آليات ترشيد مجانية التعليم الحكومى في مصر

محمد حسين حفني غانم [١]

ملخص البحث :

هدف البحث إلي التعرف علي أهم آليات ترشيد مجانية التعليم الحكومي في مصر، وبحيث لا تضر بالفقراء، وتتماشي مع سياسات التحرر الاقتصادي، وكذلك معرفة حجج المؤيدين والمعارضين للمجانية، وحاول البحث اختبار صحة الفرضية القائلة: إمكانية إيجاد آليات لترشيد مجانية التعليم الحكومي في مصر دون الإضرار بالفقراء، وتتمثل أهمية البحث أنه في ظل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها مصر كالارتفاع المستمر في عجز الموازنة العامة، وضعف مصادر تمويل خطط التنمية، كل هذا دفع بحكومات هذه الدول إلي البحث عن سبل للحد من هذا العجز، وقد تم الاعتماد على منهج البحث العلمى الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانب البحث النظرى، والاعتماد علي المنهج التحليلي عند تحليل البيانات، وتبين من البحث أنه توجد آليات لترشيد المجانية دون الإضرار بالفقراء في مصر في الأجل القصير، وضرورة توفير بدائل جديدة لتمويل التعليم بجانب التمويل الحكومي، وذلك للحد من الضغط علي الموازنة العامة للدولة، كما أوصي البحث بتشجيع القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات التعليمية، وإزالة كافة العقبات الاقتصادية والقانونية أمام هذه المشاركة.

الكلمات المفتاحية: المجانية، عجز الموازنة، الإنفاق العام، المصروفات الدراسية، الدعم.

Abstract

The aim of the research is to identify the most important mechanisms for rationalizing free government education in Egypt, in a way that does not harm the poor, and is consistent with economic liberalization policies, as well as knowing the arguments of supporters and opponents of free education. In the poor, the importance of the research is that in light of the economic problems that developing countries suffer from, including Egypt, such as the continuous rise in the public budget deficit, and the weakness of the sources of financing for development plans, all this prompted the governments of these countries to search for ways to reduce this deficit, and it was relied upon Inductive and deductive scientific research together in the theoretical research side, and reliance on the analytical approach when analyzing data, and it was found from the research that there are mechanisms to rationalize free without harming the poor in Egypt in the short term,

[١] مدرس اقتصاد معهد العبور العالي للإدرة والحاسبات ونظم المعلومات

and the need to provide new alternatives to finance education besides government funding, in order to reduce pressure on The state budget, and the research recommended to encourage the private sector in providing educational services, and remove all economic and legal obstacles to this participation.

Key Words: freebies, budget deficit, public spending, tuition, support

١- مقدمة:

تزايد الاهتمام منذ بداية الثمانينات بظاهرة التحول نحو القطاع الخاص خاصة فى الدول النامية، وهذا أدى إلى مناقشة دور القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات العامة ومنها الخدمة التعليمية، وانعكاسات ذلك على عدد من القضايا والتى تمثل الوجه الآخر للعملية التعليمية ومنها قضية تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية وقضية التمويل. ويلاحظ أن هذا الدور المتزايد للقطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمة التعليمية يظهر بوضوح فى مستويات ما بعد التعليم الابتدائي[١].

وأمام هذا الاتجاه العالمي نحو تفعيل دور القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمة التعليمية لم تجد الدول ومنها مصر مفراً من مسايرة هذا الاتجاه، لما له من العديد من المزايا، منها تخفيف الأعباء المالية من على كاهل الموازنة العامة للدولة وزيادة الموارد التعليمية، ومن أجل ذلك أصدرت الدولة عدة قوانين وقرارات منظمة لعملية دخول القطاع الخاص هذا المجال الحيوي، فالمادة رقم (٦٦) من قانون التعليم الخاص رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ نصت على "أن تتولى المديرية التعليمية المختصة الاشراف على المدارس الخاصة من كافة النواحي، شأنها شأن المدارس الرسمية، كما تشرف على امتحانات القبول والنقل بها وتعتمد نتائجها، وتتولى التفتيش المالي والإداري عليها". كما أن المادة رقم (٥٧)، والمادة رقم (٥٩) من هذا القانون قد أوضحتا " أنه لا يجوز إنشاء مدرسة خاصة أو التوسع فيها وما إلى ذلك كله إلا بترخيص سابق مند مديرية التربية والتعليم المختصة ويكون ذلك قبل الدراسة بأربعة أشهر على الأقل، ويجب على السلطات التعليمية المحلية تسهيل إجراءات الترخيص بإنشاء المدارس الخاصة بحيث ترتفع نسبة هذه المدارس إلى ما لا يقل عن ١٠% من المدارس الحكومية، على أن يكون الحصول على الترخيص مقروناً بدفع ضريبة تعليمية تخصص لتطوير التعليم العام وتحسين مستواه".

(١)أمانى قنديل، "القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر: دراسة نظرية، أمانى قنديل (محرر) القطاع الخاص والسياسة العامة فى مصر (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩)، ص ص ١٠٥-١٠٧.

ومن القرارات القرار الوزاري رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٨٨، ويعكس هذا القرار خطة الوزارة فى الإشراف على التعليم الخاص مع تشجيعه على القيام بدوره فى تحمل أعباء وتمويل التعليم(١).

٢- مشكلة البحث:

لا تقتصر المجانية التعليمية على دولة معينة من الدول النامية بل هى سائدة فى كل الدول النامية، كما أنها سائدة في معظم الدول المتقدمة حتي نهاية المرحلة ما قبل الجامعية.

وأمام التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة، طرح البعض فكرة ترشيد المجانية علي الأقل في الأجل القصير، ولكن الأخذ بالمجانية لم يسلم من الخلاف بين المؤيدين لها والمعترضين عليها، فقد ساق المؤيدون لها العديد من الايجابيات، وساق المعارضون لها العديد من السلبيات،

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل يمكن إيجاد آليات لترشيد مجانية التعليم الحكومي حالياً في مصر دون الإضرار بالفقراء ؟.

٣- هدف البحث:

التعرف علي أهم آليات ترشيد مجانية التعليم وتتماشي مع سياسات التحرر الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليم في التعليم بكافة مستوياته.

٤- فرض البحث:

يحاول البحث اختبار صحة الفرضية **القائلة:**

إمكانية إيجاد آليات لترشيد مجانية التعليم الحكومي حالياً في مصر دون الإضرار بالفقراء.

٥- أهمية البحث:

في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية عامة، ومنها مصر خاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث تعاني كل الدول النامية من مشكلات إقتصادية خطيرة، ومنها الارتفاع المستمر في عجز الموازنة العامة، وزيادة حجم الدين العام، وضعف مصادر تمويل خطط التنمية، كل هذا دفع بحكومات الدول النامية إلي البحث عن سبل للحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

٦- منهج البحث:

تم الاعتماد على منهج البحث العلمى الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانب البحث النظرى، وكذلك الاعتماد علي المنهج التحليلي عند تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، وذات الصلة بموضوع البحث.

٧- خطة البحث:

(١)محمد عيد عتريس، دور السلطات المحلية فى إدارة التعليم العام: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا، رسالة ماجستير، (الزقازيق: كلية التربية، قسم التربية المقارنة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥) ص ص ١٤٧-١٤٨.

تم تناول هذا البحث من خلال **النقاط التالية:**

المحور الأول: أبعاد سياسة مجانية التعليم.

المحور الثاني: دورس من التجارب الدولية في ترشيد المجانية التعليمية.

المحور الثالث: تحليل الإنفاق الحكومي علي التعليم في مصر.

المحور الأول

أبعاد سياسة مجانية التعليم

لا تقتصر المجانية التعليمية على دولة معينة من الدول النامية، بل هى سائدة فى كل الدول النامية، ففى دراسة أجراها البنك الدولي على الدول النامية بينت أن ٩٠% من تلاميذ المرحلة الابتدائية يتمتعون بالمجانية المطلقة أو النسبية وأن ٧٠% من تلاميذ المرحلة الثانوية يتمتعون بنفس المجانية[١].

والأخذ بالمجانية لم يسلم من الخلاف بين المؤيدين لها والمعترضين عليها، فقد ساق المؤيدون لها العديد من الايجابيات، وساق المعارضون لها العديد من السلبيات.

أهم إيجابيات المجانية من وجهة نظر المؤيدين لها:

أ- أنها أنصفت الفلاحين والعمال وأبنائهم.

ب- أدت لخفض نسبة الأمية فى مصر.

ج- أعدت جيشاً من المؤهلين للعمل فى الخارج لزيادة موارد مصر من النقد الأجنبي.

د- أدت لزيادة تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية .

أهم سلبيات المجانية من وجهة نظر المعترضين عليها:

أ- أصبحت غير واقعية وغير مناسبة بصورتها الحالية، لاختلاف الأوضاع الاقتصادية فى مصر، وخاصة بعد الانفتاح، وتغيير الهيكل الاجتماعي، فأصبح هناك من يستحق المجانية ومن لا يستحقها.

ب- أصبحت المجانية عبئاً على تطوير التعليم.

ج- إن الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر حالياً تستوجب إعادة النظر فى مجانية التعليم بالترشيد على الأقل .

(1)Emmanuel, Et. Al., "The Relative Efficiency of Private And Public Schools In Developing Countries", The World Bank Research Observer, Vol. 6, No. 2, (Washington, D.C: World Bank, July 1991), Pp. 205-206.

د- أنها أصبحت غير منطقية، فمن يعلم أبناءه فى مدارس خاصة قبل المرحلة الجامعية قادر على دفع نفقات تعليمهم الجامعي، فلا يعقل أن يدفع الأب لأبنه الأصغر (٣٠٠٠٠ جنيه) مصروفات حضانة، ويدفع لأبنه فى الجامعة (٥٠٠) جنيهاً مصروفات جامعية[١].

استقرت معظم الآراء على مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمة التعليمية ولكنها اختلفت فى حجم هذه المشاركة، لأن هذه المشاركة أثارت عدة مشكلات متعلقة بالمجانية، **أهمها:**

- مشكلة عدم تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية.
- مشكلة التمويل.

١- مشكلة عدم تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية:

تعنى العدالة (تكافؤ الفرص) التعليمية: توزيع الخدمة التعليمية على أساس إتاحة الانتفاع بها لكل شخص راغب فى الحصول عليها وإزالة العقبات التى تحول دون ذلك الانتفاع، أى عدم انحياز معايير المنافسة لجماعة دون أخري[٢].

ولكن هذا المفهوم يكون مضللا، لأنه يهمل العلاقات السببية والظروف المحيطة والعوامل المنافسة ويؤكد ذلك ما أشارت إليه الدراسات الحديثة: من وجود علاقة إيجابية بين نوعية التعليم والإنجاز التعليمي من جانب، وبين نوعية التعليم والطبقة الاجتماعية من جانب أخر[٣].

ومن ثم لو تم الاعتماد على الامتحانات فقط كمعيار لقياس الانجاز التعليمي دون الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المحيطة بالعملية التعليمية سيكون ذلك معياراً مضللاً.

ومن ثم وضع البعض عدة شروط لتحقيق تكافؤ الفرص، أهمها:

أ- المساواة فى الظروف التعليمية، وتوفير إمكانياته ومدخلاته لجميع الملتحقين.

ب- إتاحة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية للكل دون أى عوائق مالية أو اجتماعية أو قانونية.

ج- التكافؤ والمساواة فى تقدير نتائج التعليم سواء من خلال الاختبارات التحريرية أو الشفوية.

د- أن ينتهى كل ما سبق إلى التكافؤ فى فرص العمل، وعدم التمييز فى شغلها إلا على أساس القدرات العلمية[٤].

وفى الواقع هناك عدة مظاهر ومؤشرات تؤكد عدم تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية فى نظام التعليم المصرى، وتتمثل مظاهر ذلك فى، **ما يلي:**

---

(١)عبد الرؤوف أحمد الضبع، التعليم والحراك الاجتماعي والمهنى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الثاني (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ديسمبر ١٩٩٥) ص ص ١٢٠ – ١٢١.

(٢)محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠)، ص ص ١٨-١٦، ص ص ٧٦-٨١.

(٣)سامية مصطفى كامل، الجدوي الاقتصادية للتعليم العالي في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠)، ص ص ٢٩-٣١.

(٤)محسن خضر، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

أ- الجامعات الخاصة.

ب- فروع الجامعات الأجنبية.

ج- الازدواجية فى التعليم الأساسي، حيث توجد مدارس خاصة وحكومية. فإذا كان أبناء الأغنياء ممن حالت درجاتهم المنخفضة دون إلتحاقهم بالمؤسسات التعليمية الحكومية، فالتحقوا بالمؤسسات التعليمية الخاصة لقدرتهم المالية.. والسؤال كيف يتسنى ذلك لأبناء الفقراء.

وأما مؤشرات عدم تكافؤ الفرص (العدالة) فى التعليم المصري، فتتمثل فى **الآتي**[١]:

أ- التباين فى معدلات التسرب.

ب- التباين فى نسب الرسوب

ج- الاستمرارية فى التعليم.

وسوف يلاحظ تبايناً شديداً فى نسب هذه المؤشرات ليتضح لنا عدم تكافؤ الفرص فى التعليم المصرى سواء كان ذلك بين الذكور أو الاناث، أو بين المحافظات بعضها البعض، أو بين الطبقات الاجتماعية، ويكون هذا التباين واضحاً بين الطبقات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال:

** الفجوات فى مؤشرات عدم تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية، وتتمثل، **فيما يلي:**

* **معدلات التسرب:**

بلغت معدلات التسرب بين الذكور ٤٢% وبين الإناث ٣٠%[٢]، وبلغت معدلات التسرب خلال الثمانينات من القرن الماضي فى الريف نحو ٤٥,٦% وبين أبناء العمال نحو ٣٢,٦%، وبين أبناء الأغنياء صفر%، وبين أبناء الموظفين ٦,٧%، وبين أبناء التجار نحو ٣,٤%[٣].

* **نسب الرسوب:**

أشارت بعض الدراسات إلى أن نحو ٢٠% من أبناء الأسر الفقيرة بالريف يحصلون على درجات مرتفعة فى الثانوية العامة، مقابل نحو ٥٠% من أبناء الأغنياء يحصلون على درجات مرتفعة نتيجة للدروس الخصوصية، كما وجد أن نسبة أبناء رجال الأعمال الذين يلتحقون بالثانوية العامة تبلغ نحو ٣٣.٥% وبالتعليم العالي تبلغ نحو ٣٠.٥%، بينما نسبة أبناء العمال الذين يلتحقون بالثانوية قد بلغت نحو ٢.٨%، والذين يلتحقون بالتعليم العالي نحو ١.٤%[٤].

(١)محسن خضر، المرجع السابق، ص ص ٧٦-٨١.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٩، ص ١٦٢.

(٣)محسن خضر ، المرجع السابق.

(٤)محسن خضر ، المرجع السابق.

* **الاستمرارية فى التعليم:**

تعتبر المرحلة الأساسية مرحلة منتهية لمعظم أبناء الفقراء، فلا يواصل معظمهم التعليم بعدها، إذ تبلغ نسبة من لا يواصلون تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية ٦٤% من أبناء الفقراء، وإن واصل بعضهم تعليمه بعد المرحلة الأساسية كان تعليماً متوسطاً، وذلك لمساعدة الأسرة مادياً[١].

٢- مشكلة (التمويل):

تعد مشكلة تمويل التعليم من المشكلات ذات الطابع الخاص، وخاصة بعد طرح فكرة مشاركة القطاع الخاص، وفاقم من هذه المشكلة الزيادة المستمرة فى نفقات التعليم، ومن ثم بات على الدول وخاصة الدول النامية أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لمواجهة الخطط التربوية، وتختلف المخصصات المالية الموجهة للتعليم من دولة لأخرى حسب امكانيات كل دولة وان كانت هذه المخصصات تمثل فى الدول النامية جزءاً كبيراً من ميزانياتها بالرغم من صغر هذه الميزانيات نسبياً، حيث أن المطالب العاجلة تتوالى عليها، والمعادلة الصعبة لهذه الدول، هى كيف تحقق أكبر توسع ممكن فى التعليم بالموارد المالية المتاحة والمحدودة.

٢-١- أهم مصادر تمويل التعليم فى الدول النامية ومنها مصر.

يتم تمويل التعليم فى الدول النامية عامة من مصادر داخلية، وأخرى خارجية، **كما يلي:**

أولاً: المصادر الداخلية:

وتشمل هذه المصادر:

أ- التمويل الحكومي:

ويأخذ هذا التمويل عدة صور، **وأهمها:**

* المخصصات المالية من ميزانية الحكومة.
* التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والمحليات.

ب- التمويل الخاص:

ويأخذ هذا التمويل عدة صور، **وأهمها:**

* الرسوم التى تحصل من التلاميذ.
* التبرعات والهبات من جانب الهيئات ورجال الأعمال.
* مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء بعض المؤسسات التعليمية[١].

---

(١)صلاح الدين المتبولي، التعليم المصري والقروض الأجنبية، كتاب الاهرام الاقتصادي عدد (٨٩)، (القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر، يونيو ١٩٩٥) ص ٤٧.

ثانياً : المصادر الخارجية:

تمثل المعونات الخارجية نسبة كبيرة من تمويل التعليم بالدول النامية فهى تبلغ نحو ١٠% من ميزانية التعليم، وتتعدد مصادر التمويل الخارجي وصوره، **كما يلي**[٢]:

أ- مصادر التمويل الخارجي:

* هيئات دولية، مثل: البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، وهيئة المعونة الأمريكية .. إلخ.
* دول أجنبية، مثل: اليابان، فرنسا، ألمانيا، هولندا، كندا، كوريا الجنوبية ... إلخ.

ب- صور التمويل الخارجي:

* قروض ميسرة.
* منح.
* مساعدات فنية عن طريق إرسال خبراء إلى الدول النامية، أو منح دورات تدريبية لخبراء الدول النامية فى الدول الأجنبية[٣].

٢-٢- مدى حاجة التعليم المصري إلى التمويل الخارجي:

ترجع أهمية مصادر التمويل الخارجي فى تمويل التعليم إلى عدة اعتبارات اجتماعية واقتصادية، وأخرى تعليمية، وهى **كما يلي:**

أولاً : اعتبارات اجتماعية:

تتمثل أهم هذه الاعتبارات، فى **الآتي:**

أ- التوزيع غير المتكافئ للسكان بين الريف والحضر:

تتركز الكثافة السكانية فى الحضر عن الريف، وذلك بسبب الهجرة المستمرة من الريف للحضر، وترجع هذه الهجرة لضعف الاستثمارات الموجهة للريف ولانعدام الخدمات الأساسية فيه.

ب- زيادة الفئة العمرية للسكان فى سن التعليم :

ترتفع النسبة المئوية لعدد السكان فى الفئة العمرية من (٦-٢٤) سنة، وهى الفة التى تضم جميع مراحل التعليم، وذلك كما يتضح من جدول (١):

---

(١) أنظر فى ذلك:

- محمد عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٩٠)، ص ص ٢٠٩-٢١٤.
- عبد الكريم أحمد شجاع، دراسة تكلفة وتمويل التعليم العام في اليمن، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠)، ص ص ٨٧-١١٣.

(٢)محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث، (القاهرة: الدر المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠) ، ص ٦

(٣) سعيد حسن، التخطيط للتعليم الاساسي في مصر: دراسة مستقبلية بالتطبيق علي محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، (جامعة الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٣)، ص ٢٧٣.

جدول (١): نسبة عدد السكان فى الفئة العمرية (٦-٢٤سنة)

السنة / البيان	عدد السكان من (٦-٢٤سنة)(*) بالمليون	إجمالي عدد السكان (**) بالمليون	النسبة إلى إجمالي السكان (%)
٢٠١٠	٣٤,١	٨٢,٨	٤١.٢
٢٠١٨	٤٢,٧	٩٨,٤	٤٣.٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: تزايد نسبة عدد سكان من هم فى الفئة العمرية (٦-٢٤) من ٤١.٢% عام ٢٠١٠ إلى ٤٣.٤% عام ٢٠١٨، وأكد ذلك تفوق معدل النمو للفئة العمرية (٦-٢٤) سنة، والذى بلغ ٢.٦%، بينما بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي السكان ٢% خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٨).

جـ- تباين كثافة السكان بين محافظات مصر:

فهناك محافظات: ذات كثافة عالية مثل(القاهرة، الجيزة، القليوبية) ومحافظات ذات كثافة متوسطة مثل (الاسكندرية، والدقهلية)، ومحافظات ذات كثافة منخفضة مثل (البحيرة والسويس).

د- زيادة الفئة العمرية للسكان فى سن الإلزام (٦ سنوات) :

وعلى الرغم من تزايد نسبة القبول من سنة لأخرى، إلا أنه لم يتحقق الاستيعاب الكامل لمن هم فى سن الالزام، وذلك كما يتضح من جدول (٢).

جدول (٢)

عدد السكان فى سن الالزام وعدد المقبولين منهم خلال (١٩٩٥-٢٠١٨) "ألف نسمة"

سنة	عدد من هم فى سن الإلزام	عدد المقبولين	نسبة القبول (%)
١٩٩٥	١٥٢٨	١٤٢١	٩٣
٢٠٠٠	٣٠٧٥	٢٨٩٠	٩٤
٢٠٠٥	٥٠٦٧	٤٨١٤	٩٥
٢٠١٠	٧٥٩٣	٧٣٦٥	٩٧
٢٠١٥	١٠١٢٥	٩٨٢١	٩٧
٢٠١٨	١١٩٢٤	١١٥٧٨	٩٧,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: ارتفاع نسبة القبول من سنة لأخري، فبلغت ٩٣% في عام ١٩٩٥، وبلغت ٩٧,١% في عام ٢٠١٨، وبالرغم من ذلك لم يتحقق الاستيعاب الكامل لكل من هم فى سن الإلزام.

ثانياً: اعتبارات اقتصادية:

تتمثل أهم هذه الاعتبارات فى **الآتي:**

أ- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي فأدي هذا إلى الاعتماد على التمويل الخارجي.

ب- ارتفاع نسبة ما يخص الأجور والاستخدامات الجارية من إجمالي المخصصات المالية لقطاع التعليم، فبلغت نسبة ما يخصص للأجور والمكافآت نحو ٩١% في عام١٩٩١، ولكنها أخذت في التراجع حتي وصلت إلي ٧٣,٩%، حيث بلغ حجم الإنفاق علي التعليم ١٣٢,١ مليار جنيه، وبلغ نصيب الأجور والمكافآت منها ٩٧,٥ مليار جنيه، وذلك في عام ٢٠٢٠[1].

ثالثاً: اعتبارات متعلقة بقطاع التعليم:

تتمثل أهم هذه الاعتبارات فى ارتفاع الكثافة الفصلية بحلقتي التعليم الأساسي، والتى تبلغ أكثر من ٤٠ تلميذ للفصل، وذلك كما يتضح من جدول (٣):

جدول (٣)

الكثافة الفصلية بحلقتي التعليم الأساسي فى مصر خلال (٢٠١٠- ٢٠١٨)

المرحلة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الابتدائية	٤٤	٤٤,١	٤٤,٦	٤٥	٤٥,١	٤٥,٦	٤٥,٩	٤٦,٣	٤٧,٥
الإعدادية	٤٠,٢	٤٠,٧	٤١,٢	٤١,٥	٤٢	٤٢,٢	٤٢,٧	٤٣	٤٣,٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يسنوات مختلفة.

يتضح من تحليل الجدول السابق: زيادة الكثافة الفصلية في المرحلة الإبتدائية من ٤٤ تلميذ للفصل في عام ٢٠١٠ إلي ٤٧,٥ تلميذ للفصل في عام ٢٠١٨، وهي تفوق الكثافة الفصلية في المرحلة الإعدادية والتي بلغت ٤٤,٢ تلميذ للفصل وارتفعت إلي ٤٣,٧ تلميذ للفصل في عام ٢٠١٨.

أ- زيادة نسبة التسرب من التعليم الإبتدائي:

بلغت نسبة المتسربين من التعليم الابتدائي ولا يواصلون تعليمهم نحو ٥٠ للذكور، ونحو ٣٠% للإناث، وقد يرجع التسرب لعوامل داخلية، **ومنها:** نقص الخدمات المدرسية: وضعف الكفاءة

(1)وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

التعليمية، وعدم ملاءمة موقع المدرسة، وقد يرجع التسرب لعوامل خارجية، **ومنها:** الفقر الذى تعانى منه كثير من الأسر، مما يدفعها إلى إلحاق أبنائها بالعمل لمساعدتها مادياً[١].

ب- عدم تكافؤ الفرص التعليمية:

حيث يوجد تباين كبير بين المحافظات بعضها البعض، فعلى سبيل المثال : توجد فى**القاهرة:** مدرسة لكل ٣٠٠٠ نسمة، وفى شمال سيناء مدرسة لكل ٣٦٣ نسمة، وتبلغ كثافة الفصل فى بالمرحلة ما قبل الجامعية في **القاهرة:** ٤٠ تلميذ، وفى الوادي الجديد تبلغ ٢٦,٥ تلميذ، ويبلغ معدل المدرسين لكل فصل فى القاهرة ١,٧٥، وفى دمياط يبلغ ٢,٦ مدرس في عام ٢٠١٨[٢].

ج- عجز المدارس القائمة عن تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ:

فتبلغ نسبة الاستيعاب فى كل المراحل نحو ٨٠%.

هـ - تدهور حالة الكثير من المباني المدرسية:

فمع الزيادة المطردة فى أعداد التلاميذ، دون أن يقابلها زيادة معادلة فى أعداد المدارس أدى ذلك إلى البناء فى أفنية المدارس وإلغاء حجرات الأنشطة[٣].

المحور الثاني

دروس من التجارب الدولية فى ترشيد المجانية التعليمية

ينبع تخوف معارضي زيادة مشاركة القطاع الخاص من المشكلات التى من المتوقع حدوثها، والتى سبق بيانها فى المحور السابق، وكذلك خوفاً من أن تضار مصالح الطبقات الفقيرة . وقد يرجع أيضاً إلى عدم فهم طبيعة هذه المشاركة، فهى ليست منافسة ولا بديل للتعليم الحكومي، بل هى مكملة له، وصورة من صور الجهود الشعبية فى دعم تمويل التعليم[٤].

ستصطدم مشاركة القطاع الخاص بالنصوص الدستورية، والتى نصت على مجانية التعليم، ومسئولية الدولة عن توفير التمويل اللازم لذلك، ولكن أمام ندرة الموارد المالية وخاصة فى الدول النامية وانخفاض دخول الغالبية العظمى من السكان، قد جعل البعض يتحفظ على مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمة التعليمية.

---

(١)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٩، ص ١٢٦.

(٢)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٩، ص ١٤٤.

(٣)صلاح الدين المتبولي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣-٥٠.

(٤)نادية السعودى الصديق، دور الجهود الشعبية فى تدبير موارد مالية إضافية للتعليم الأساسي نظرة مستقبلية، رسالة دكتوراه، (الزقازيق: كلية التربية، قسم التربية المقارنة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦) ص ٤٨.

وسيتم إلقاء الضوء على وسائل الحد من مشكلات مشاركة القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمة التعليمية، وذلك للتقليل من مخاوف المتحفظين على هذه المشاركة، فى **النقاط التالية:**

- وسائل الحد من مشكلة عدم تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية.
- وسائل الحد من مشكلة التمويل.

١- وسائل الحد من مشكلة عدم تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية:

ويلاحظ المراقب لحركة التغيير الاجتماعي فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن، حدوث تغيير كبير فى التركيبة الاجتماعية عما كانت عليه عند بداية صدور النصوص القانونية الخاصة بالمجانية، مما دعى إلى القول بضرورة إعادة النظر فى المجانية، بترشيدها على الأقل، وضرورة مشاركة القطاع الخاص.

فمنذ قيام الثورة وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي، فأن قطاعات عريضة من أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة استطاعت أن تحقق حراكاً تعليمياً كبيراً، وساند ذلك مبدأ مجانية وتكافؤ الفرص الذى كفله الدستور.

سيجد المراقب منذ السبعينات القرن الماضي أن تغيرات قد حدثت فى الاتجاهات السياسية والاجتماعية، والتى انعكست بشكل مباشر على إعادة تشكيل البناء الطبقي فى المجتمع المصري، والتى تبرز أهم ملامحه فى تقلص حجم ودور الطبقة الوسطى وفى ظل تزايد أعداد الأسر الفقيرة فى الريف والحضر، وأشارت بعض الدراسات إلى حدوث تشوهات بنائية فى المجتمع المصري خلال سبعينات القرن الماضي، وما بعدها، **وأهمها:**

أ- إن تجربة الانفتاح فى مصر هى تجسيد لنمط التبعية الذى يقوم على استثمار رؤوس الأموال من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

ب- قيام غالبية رجال الأعمال بالعمل فى الأنشطة الهامشية.

ج- وجود انفصال بين المستوى التعليمي والدخل المادي.

د- انتقال العمال من القطاع العام إلى شركات الانفتاح.

هـ- تحقيق طفرة كبيرة فى دخول رجال الأعمال، فأدى إلى زيادة عدد المليونيرات- يمتلك المليونير مليون دولار فأكثر- فى مصر من ٥٠٠ فى بداية الانفتاح إلى ٤٥ ألف مليونير، ويوجد في مصر ٧ ملياردريرات- يمتلك الملياردير مليار دولار فأكثر-، وذلك في عام ٢٠١٨[١].

(١)انظر في ذلك – تقرير مجلة فوربس الأمريكية بأغني أغنياء العالم لعام ٢٠١٨.
- عبد الرؤوف أحمد الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٤-٩٦.

ومن ثم سيتم عرض مضمون أهم مقترحات الحد من مشكلة تكافؤ الفرص (العدالة) التعليمية)، حيث أن مضمون هذه المقترحات الخمسة يدور حول ترشيد المجانية لا إلغائها، **كما يلي:**

١-١: المجانية المتدرجة:

يمثل هذا المقترح رؤية البنك الدولي، ويهدف إلى استمرار المجانية فى المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية، وتلغى أيضاً الرسوم من على المرحلة الأساسية وتظل فقط الرسوم على المرحلة الثانوية، ويتم إلغاء المجانية كلية من على المرحلة الجامعية، ولابد من المحافظة على الإنفاق الحكومي الحالي المخصص للتعليم الأساسي، والتركيز على التعليم الأساسي نظراً لعائده الاجتماعي العالي، ولابد من إعادة تخصيص الموارد المالية بين المراحل التعليمية تخصيصاً عادلاً، والاهتمام بجودة التعليم أكثر من الاهتمام بعدد الطلاب[١].

تقويمه:

ويرد على هذا المقترح، **فيما يلي:** أن ذلك سيجعل التعليم الجامعي مقتصر على أبناء الأغنياء فقط، وهم قلة، مما يزيد من المشكلات الاجتماعية، والسياسية فى الأجل الطويل، لوجود علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي والدخل، فحرمان أبناء الفقراء من التعليم الجامعي سوف يزيدهم فقراً، ومن ثم يتسع نطاق هذه الشريحة فى المجتمع[٢].

١-٢: المجانية المنتقاة:

يهدف هذا المقترح إلى قصر المجانية على المرحلة الأساسية والثانوية الفنية فقط، دون المرحلة الجامعية والثانوية العامة.

تقويمه:

إن ذلك يعتبر حيلة لأبناء الفقراء، لكى يتجهوا إلى التعليم الفني، وقصر التعليم العام والجامعي على أبناء الأغنياء، أى قصر الأعمال اليدوية والحرفية ذات الدخول المنخفضة على أبناء الفقراء، وأما الأعمال ذات الدخول المرتفعة والمكانة الاجتماعية المرموقة فلأبناء الأغنياء، وهذا سيعمق الفروق الطبقيةفى المجتمع[٣].

---

(١)انظر فى ذلك:- محمد نعمان نوفل، "بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكييف الهيكلي على التعليم"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث، العدد الأول، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ١٩٩٥) ص ص ١٠٠-١٠١.

- Aaron Benovot, "Financing Education in Developing Countries: An Exploration of policy options", Comparative Education Review, Vol. 132, N.1, (Chicago: the university of Chicago Press, February 1988), P. 119.

(٢)محمد محروس، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المقترح، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٩٠)، ص ١٥٨.

(٣)محسن خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠١.

١-٣: مجانية مرحلة التعليم الأساسي:

يهدف هذا المقترح إلى قصر المجانية على المرحلة الأساسية فقط، وإلغائها من على المراحل التالية للمرحلة الأساسية، وقصرها على المتفوقين، وهم الحاصلين على مجموع يعادل ٨٠% فأكثر أو تقدير جيد جداً فأكثر[١].

تقويمه:

سيؤدى قصر المجانية على المرحلة الأساسية إلى حرمان الغالبية العظمى من أبناء الفقراء من المجانية، وسيتمتع بها معظم الأغنياء، وذلك لوجود علاقة إيجابية بين المجاميع المرتفعة فى الشهادات العامة ومستويات الدخول والطبقة الاجتماعية، وذلك بفعل التعليم الأكثر جودة وبفعل الدروس الخصوصية فاتضح أن ٨٠% من طلاب الأسر الفقيرة بالريف يحصلون على درجات منخفضة فى الثانوية العامة، ونسبة ٥٠% من أبناء الأغنياء يحصلون على درجات مرتفعة[٢].

فأشارت إحدى الدراسات إلى **ما يلي**[٣]:

* إن الأولوية فى نسبة النجاح تتجه نحو التعليم الخاص لغات، فهو يتفوق على كافة أنواع التعليم الحكومي.
* ارتفاع نسبة المتفوقين فى الشهادات العامة داخل المدارس الخاصة، ومدارس اللغات، ويعكس ذلك بوضوح دور الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى الكفاءة التعليمية.

فتطبيق المقترح السابق سوف يزيد من عدم تكافؤ الفرص بل سيؤدى إلى انهيار مبدأ تكافؤ الفرص، **للأسباب التالية**[٤]:

* إن هذا يعنى إحتكار ٢٠% من السكان لأعلي التقديرات والتعليم الجامعي.

---

(١) حامد عمار، في تطوير القيم التربوية، دراسات فى التربية رقم (١)، (القاهرة: دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٢) ، ص ٢٥٦.

(٢) محمد نعمان نوفل، "بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكييف الهيكلي على التعليم"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث، العدد الأول، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ١٩٩٥)، ص ٩٩.

(٣) أمانى قنديل، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٦-١٤٢.

(٤) حامد عمار، نحو تجديد تربوي ثقافي: دراسات فى التربية والثقافة رقم (٥)، (القاهرة: مكتبة الدر العربية، ١٩٩٨)، ص ١٠٧.

* يستفيد من المجانية حالياً نسبة لا تقل عن ٤٠% من الفقراء ممن تحول دون تعليمهم مصروفات جامعية مرتفعة نسبياً، وهذا سيجعلهم لا يفكرون إطلاقاً فى التعليم الجامعي، وتشير الدراسات إلى أن التوسع فى فرص التعليم يزيد من عدالة توزيع الدخول.
* سيؤدى تطبيق هذا المقترح إلى احتكار الفئات الاجتماعية الغنية للتعليم الجامعي المصري إلى جانب احتكارهم للتعليم فى الجامعة الامريكية وفروع الجامعات الأجنبية، فضلاً عن إحتكارهم للمعاهد التكنولوجية الخاصة وبعض الجامعات الخاصة، ويقدر عددهم بنحو ١٧ ألف طالب، أنفقوا نحو ١٤٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨[١].

١-٤: المجانية الطبقية:

يهدف هذا المقترح إلى قصر المجانية على المرحلة الأساسية لكل فئات المجتمع، وإلغاؤها فى المراحل التالية للمرحلة الأساسية للفئات **الاجتماعية التالية**[٢]:

* أسر (الزوج والزوجة) تزيد ملكيتها الزراعية عن ٢٠ فدان.
* أسر (الزوج أو والزوجة) تمتلك وحدات إنتاجية أو خدمية تستخدم فيها أكثر من ١٠ أفراد.
* أسر (الزوج أو الزوجة) تمتلك سجلات سجلات مقاولات أو سجلات تصدير واستيراد.
* أسر (الزوج أو الزوجة) أمضي عائلها (مؤهل عال) أكثر من عشر سنوات عمل في الخارج.
* أسر يمتلك أصحابها سيارة يزيد ثمنها عن مليون جنيه.
* أسر يزيد استهلاكها للكهرباء أكثر من ٥٠٠ ك.و/شهر.
* أسرة تمتلك مساحة أرض سكنية أكثر من ١٠٠٠ متر مربع مقام عليها أكثر من ثلاث طوابق من بعد عام ٢٠٠٠.
* أسر (الزوج والزوجة) إجمالي دخلها الشهري ٢٤,٠٠٠جنيه فأكثر (٢٠ ضعف الحد الأدني).

تقويمه:

يعتقد أن هذا المقترح هو الأكثر واقعية، وأن كان يحتاج إلى بعض التعديلات، وهذا ما سوف يتم بيانه فى المقترح التالي (الخامس).

١-٥: المجانية النسبية:

يهدف هذا المقترح إلى تطبيق مبدأ المجانية النسبية، على أساس القدرة المادية للأسرة، بداية من المرحلة الأساسية، وليس من بعدها، كما يرى المقترح الرابع، كما تمنح المجانية للطالب المستحق

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٩، ص ١٥٤.

(٢)عبد الرؤوف أحمد الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٨-١٢٩

لها مرة واحدة فى السنة الواحدة، فيحرم منها فى حالة الرسوب، على أن تعود إليه هذه المجانية بعد اجتيازه هذه السنة، ويحرم أيضاً من المجانية بداية من المرحلة الأساسية كل من:

* الملتحقين بالتعليم الخاص بداية من المرحلة الأساسية، وإن التحقوا بالتعليم الحكومي فيما بعد.
* الطلاب الذين ينتمون للأسر المشار إليها فى المقترح الرابع.

ويمكن إضافة مؤشرات أخرى أو التعديل فى المؤشرات السابقة، وذلك من أجل صياغة تصورات أكثر إحكاماً فى شكل قانوني يراعى فيه ثلاثة أمور أساسية، **وهى:**

الأمر الأول: يجب الأخذ فى الاعتبار البعد الطبقى عند إقرار هذا الشكل القانوني حتى لا تضار طبقات اجتماعية تعانى حالياً من ناتج التغيرات الاقتصادية المعاصرة.

الأمر الثاني: يجب مراعاة تواجد الهيئات العلمية المتخصصة فى بحث الشكل القانوني وإجراء ما يلزم من دراسات ميدانية قبل أن تتولى الجهات القانونية والتشريعية النظر فى الشكل القانونى لمجانية التعليم فى ثوبها الجديد.

الأمر الثالث: يجب التسليم بأن التغيير سمة أساسية من سمات تطور المجتمعات، ومن ثم تمثل الرؤية المستقبلية أهمية قصوى فى صياغة الشكل القانوني، وبدليل أن مبدأ المجانية تغير تطبيقه كثيراً بتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية[١].

تقويمه:

سيؤدى تطبيق مبدأ المجانية النسبية، جعل فئات من المجتمع تتمتع بمجانية مطلقة وأخرى لا تتمتع بأى مجانية، وثالثة بمجانية نسبية، وذلك على حسب المقدرة المادية، فتحليل القادرين مادياً بتكاليف تعليمهم ليس بجديد على التعليم المصرى، فقد سبق تطبيق ذلك فى مصر خلال الفترة (١٨٧٤-١٨٨٥)، عندما صدر قانون (رياض باشا) على أن يستمر تعليم الفقراء بالمجان[٢].كما أن استحقاق الطالب للمجانية مرة واحدة فى السنة الواحدة، فهذا ليس بجديد أيضاً، فقد تم الأخذ بذلك فى بداية القرن العشرين، ولذلك العديد من المزايا، أهمها:

* أنه سيؤدى إلى حسن استغلال الموارد المالية.
* سيوسع من القاعدة المستفيدة بالمجانية.
* سينمى روح الجدية والالتزام لدى الطلاب[٣].

(١)عبد الرؤوف أحمد الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٥-١٢٦

(٢) محمد أحمد معوض، التعليم الابتدائي العام والأزهري بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، (جامعة الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٢)، ص ١٠٠.

(٣)نادية السعودى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

كما أنه من المنطلق حرمان الملتحقين بالتعليم الخاص بداية من المرحلة الأساسية من المجانية فيما بعد، لأن استفادتهم بالمجانية فيما بعد يعتبر تناقضاً شديدا، فكيف يدفع الأب لابنه فى الحضانة (٣٠٠٠٠) جنيه، ويدفع له (٥٠٠) جنيهاً عند إلتحاقه بالجامعة[١].

٢: وسائل الحد من مشكلة التمويل:

تمت بعض المحاولات فى عدد من الدول من أجل خلق أو توفير موارد مالية مساعدة للتمويل الحكومي فى مجال التعليم، وللحد من أى آثار سلبية قد تنجم عن مشاركة القطاع الخاص أو إعادة ترشيد الجانية، وتتمثل أهم هذه الوسائل، فى **الآتي:**

٢-١: انشاء بنوك للطلاب (إقراض الطلاب):

لا تقل فكرة إنشاء بنوك للطلاب أهمية عن بنوك الائتمان الزراعي والبنوك الزراعية، فلا يقل الطالب أهمية عن الفلاح أو الحرفي، ولا يقل التعليم أهمية عن الصناعة أو الزراعة فى عملية التنمية، وتهدف هذه الوسيلة إلى تقديم قروضاً للطلبة وخاصة الجامعيين بضمان الأسرة أو الحكومة وذلك على غرار قيام أسرة الطالب المبعوث بضمان رد قيمة البعثة فى حالة امتناع الطالب عن العودة إلى الوطن بعد انتهاء مدة البعثة أو كما يحدث فى الكليات العسكرية، وتقديم هذه القروض بفائدة رمزية أو بدون فوائد، على أن يسدد الطالب هذه القروض بعد تخرجه على أقساط، ويحدد نظام سدادها عند منحه القرض[٢].

أهم مصادر رأس مال بنوك الطلاب:

وتتمثل أهم مصادر رأس مال بنوك الطلاب، فى **الآتي**[٣]:

* الحكومات.
* قطاع المال والأعمال الخاص.
* الإعانات الدولية.

مزايا هذه الوسيلة:

---

(١)عبد الرؤوف أحمد الضبع ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١

(2)G.psacharapoulos, "The Privatization of Education In Europe" , Comparative Education Review, Vol. 36, No. 1, (Chicago: The University of Chicago Press, Febrauary, 1992)., pp. 445-449.

- EspenR.moen, "Efficient Ways to finance Human Capital Investment, 1992" , Economica, Vol.65, No.260, (London: The London School of Economics and political Science, November 1998). P. 492.
- Aaron Benovot, op. cit., p.120.

(٣)محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

ولإنشاء بنوك للطلاب العديد من المزايا، **وأهمها:**

أ- يعتبر هذا النظام أكثر كفاءة: لأن التعليم نوع من الاستثمار المربح للطالب ولأسرته فالطالب يستطيع أن يحصل على التمويل اللازم عند الحاجة إليه، ثم يقوم بسداد القرض على أقساط مريحة بعد تخرجه.

ب- يعتبر هذا النظام أكثر عدالة من النظام المجاني وخاصة فى المرحلة الجامعية: لأنه يمكن أبناء الفقراء من الالتحاق بالكليات وخاصة كليات القمة، مما يؤدى لإعادة توزيع الدخل توزيعاً عادلاً، لأن التعليم المجاني وخاصة الجامعي يستفيد منه أبناء الأغنياء أكثر من أبناء الفقراء.

ج- أكثر واقعية وحفاظاً لكرامة الانسان من نظام المنح والاعانات، حيث أن نظام المنح يحتاج إلى مستندات تثبت فقر الطالب (شهادة فقر)، وهى تتأثر فى الدول النامية بالعلاقات الشخصية، كما أن مقدار المنح ضئيل ولا يكفى للغرض منه، وهذا يفسر قلة المستفيدين منه.

وتطبيق هذا النظام ليس بجديد، فهناك الكثير من الدول المتقدمة تطبق هذا النظام مثل (كندا، السويد، والولايات المتحدة الأمريكية)، والعديد من الدول الأفريقية مثل (كينيا، نيجيريا)، والدول الأسيوية مثل(الهند، باكستان)[1].

٢-٢: فرض ضرائب تعليمية:

تقوم هذه الوسيلة على أساس فرض ضرائب تعليمية لتستخدم مباشرة فى تمويل التعليم، لأن الضرائب الحالية لا تساهم مباشرة فى تمويل التعليم، لأنها تضم إلى الدخل العام للدولة، ثم يعاد توزيعها على الوزارات ومنها وزارة التربية والتعليم.

ووعاء الضريبة التعليمية هو نفس وعاء الضريبة العامة، فقد تكون على الأشخاص أو على رأس المال أو الدخل أو الاستهلاك وقد تفرض على عناصر أخرى كالأنشطة الترفيهية أو على فوائد الأموال المودعة فى البنوك أو على شركات التأمين، وإذا تم فرضها على الأفراد يجب أن تكون رمزية، وهذا ليس بغريب فقد طالب **(ف. كومبز V. Compse)**، بضرورة فحص القوانين الضريبية فى البلاد النامية لتشجيع استمرار تدفق الأموال الخاصة لخدمة التعليم. ومن ثم نلاحظ وجود أوجه تشابه أو اختلاف بين الضرائب التعليمية والضرائب العامة.

* **أوجه التشابه:** تأثرهما بظروف الاقتصاد المحلي.

(1)محمد عيد عتريس، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٥-١٤٧.

* **أوجه الخلاف:** فالضرائب التعليمية تعود بفائدة مباشرة على أبناء الجهة المحلية بعكس الضريبة العامة فقد لا تعود بفائدة عليهم إلا بطريق غير مباشر، كما أن الضرائب التعليمية تستخدم فى الأغراض التعليمية فقط، وذلك عكس الضرائب العامة فهى لا تخصص لجهة معينة[١].

مبررات استخدام هذه الوسيلة (الضرائب فى تمويل التعليم):

أ- يتحمل آباء تلاميذ المدارس الخاصة ضرائب مزدوجة حيث أن القسم التعليمي يأخذ جزء من الرسوم فى صورة ضرائب.

ب- يجب أن يستفيد التلاميذ من الضرائب المحصلة أياً كانت المدارس التى يلتحقون بها.

وتطبيق هذا النظام ليس بجديد، فهناك الكثير من الدول المتقدمة تطبق هذا النظام، ومنها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، منذ عام ١٩٨٢[٢].

٢-٣: مساهمة رجال الأعمال والصناعة وخاصة فى التعليم الفني:

تعول هذه الوسيلة أملاً عريضة على زيادة مساهمات رجال الأعمال والمال فى تمويل التعليم، وخاصة الفني، لأنهم أكثر الجهات استفادة من المتعلمين، ويعطيهم دوراً فى إعداد البرامج الدراسية والتدريبية فى المؤسسات التعليمية، فيؤدى ذلك إلى جعل الدراسة متناسبة مع احتياجات سوق العمل، ومن ثم تقل شكوى رجال الأعمال من أن الخريج يتعلم أشياء لا تتناسب مع سوق العمل.

أهم مصادر تمويل هذه الوسيلة:

تمول هذه الوسيلة من عدة مصادر، **وأهمها**[٣]:

أ- تخصيص نسبة من أرباح رجال الأعمال والصناعة، وتوجيهها لصالح التعليم.

ب- فرض ضرائب تعليمية على مرتبات العاملين فى المؤسسات الصناعية.

ج- المعونات الخارجية.

تطبق العديد من الدول النامية هذا النظام، فقد أنشأت معظم دول أمريكا اللاتينية مؤسسات تدريبية، ويتم تمويل الجزء الأكبر من تكاليف هذه المؤسسات عن طريق مساهمة رجال الأعمال[٤].

٢-٤: تحويل مؤسسات التعليم وخاصة الجامعات لوحدات انتاجية، ومصادر للتمويل الذاتي:

---

(١)محمد عيد عتريس، المرجع السابق.

(٢)عبد الناصر محمد، التعليم والتنمية الشاملة في كوريا: دراسة النموذج الكوري، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧)، ص ٢١١

(٣) عبد الناصر محمد رشاد، المرجع السابق، ص ٢١١.

(٤) محمد محروس، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

تضم الجامعات صفوة الباحثين والعلماء، فيمكن للقطاع العام والخاص أن يستفيد منهم بإجراء البحوث الخاصة بهم بمقابل مادي، مما يعود على الجامعات بإيرادات إضافية، كما أن الجامعات تمتلك مستشفيات تعليمية ومزارع وورش، وغيرها من المراكز الإنتاجية والبحثية، والتى يمكن استغلالها كمراكز إنتاج متقدمة، وكذلك يمكن تطبيق ذلك على التعليم الفني ما قبل الجامعي.

أهم الدول التى تأخذ بهذه الوسيلة:

تعتبر الهند أكثر الدول تطبيقاً لهذا النظام، حيث تقوم المؤسسات التعليمية بإرسال التلاميذ للتدريب فى الزارع والورش الموجودة بالقرب منها، لتعليمهم بعض الحرف مثل النجارة، الغزل، ومنتجات الألبان، ويستخدم عائد المزارع الملحقة فى تمويل التعليم بجانب التمويل الحكومي والمشاركة الشعبية[١].

٢-٥: استخدام نظام الدعم (الكوبونات أو الكفالات):

تقدم هذه الكوبونات لأولياء الأمور فى تناسب عكسي مع مستويات دخولهم، وتستخدم هذه الكوبونات فى دفع المصاريف كلها أو بعضها حسب حالة الطالب المادية، وهنا تصبح وظيفة الدولة هى المساعدة فى تمويل التعليم بدلاً من توفير التعليم ذاته، ومع وضع الضمانات الكفيلة باستخدام هذه الكوبونات فى أغراضها التعليمية فقط.

أهم الدول التى تأخذ بهذه الوسيلة:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التى تأخذ بهذا النظام[٢].

٢-٦: زيادة دور الجهود الذاتية (الشعبية):

تعنى المشاركة الشعبية إشراك المواطنين والمؤسسات والجمعيات الأهلية فى دعم وتمويل التعليم، سواء كان هذا الدعم نقدى أم عينى، وذلك للمساهمة فى سد عجز ميزانية التعليم.

التنظيم القانوني للمشاركة الشعبية:

فقد صدرت عدة قوانين وقرارات وزارية نظمت هذه المشاركة، **أهمها**[٣]:

أ-نص القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وفى مادته الثانية عشر، وفى فقرته الثانية، عما يلي: "يجوز للمحافظة الاستفادة من الجهود الذاتية للمواطنين فى تنفيذ خطة التعليم المحلية وفقاً لنظام يصدر

([1])Angela Little, " Primary Schools Local Community and Development In Africa", Comparative Education Review, Vol. 34, No.3, (Chicago: The University of Chicago Press, August 1990), P.424.

- شكرى عباس حلمى ومحمد جمال الدين نوير، التعليم الأساسي فى جمهورية مصر العربية، (الجيزة: مركز التنمية البشرية والمعلومات، ١٩٨٧)، ص ص ٧٣ -٧٥.

([٢]) محمود عباس عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

([٣])نادية السعودى، مرجع سبق ذكره ، ص٤٨.

به صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية على أن يساهم الأهالي فى جهود التعليم من خلال عدة مجالات هى: محو الأمية وتعليم الكبار، والمساهمة فى إنشاء وإصلاح المباني المدرسية، وتقديم العمالة الفنية للمساهمة فى إصلاح المرافق التعليمية.

ب- كما نص القرار الوزاري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥، على: أنه لا يجوز لمديريات التعليم الاستفادة من الجهود الذاتية للمواطنين من تبرعات وهبات للنهوض بمسئولياتها على المستوى المحلي.

أنماط الجهود الشعبية:

تأخذ الجهود الشعبية نوعين من الأنماط، **وهما**[١]:

الأول: الأنماط المنظمة: وهى التى تتم عن طريق الهيئات والمؤسسات التنظيمية، وهذا النوع من الجهود يحتاج إلى عملية تنظيمية بحيث يوجه توجيهاً مركزياً عبر ثلاثة مستويات: على مستوى المتابعة القومية، وعلى مستوى متابعة المحافظة، وعلى مستوى متابعة القرى.

الثاني: الأنماط التقليدية: والتى لا ترتبط بأي تنظيم رسمي، وهى عرضية، ولا تتسم بالاستمرارية.

أهم الدول التى تأخذ بهذه الوسيلة:

*** الولايات المتحدة الأمريكية:**

بلغ حجم الإنفاق على التعليم نحو ٥% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل ١٠٢٧,٢مليار دولار، وساهمت الحكومة الفيدرالية بنحو ١٣,٤% منه، وحكومات الولايات بنحو ٥٥,٥% منه، والحكومات المحلية بنحو ٣١,١% منه، واستأثر التعليم ما قبل الجامعي من المبلغ الإجمالي بنسبة ٤١,٢%. ومع ذلك مازال التعليم فى الولايات المتحدة يعاني من وجهة نظر المسئولين من مشكلات كثيرة، وأهمها التمويل، وذلك في عام ٢٠١٨[٢].

*** كوريا الجنوبية:**

أنفقت الحكومة الكورية ٧٧,٧ مليار دولار أي ما يعادل ٢٠,٥% من الموازنة العامة في عام ٢٠١٨، لها وإدراكاً من أولياء الأمور بأهمية التعليم فهم ينفقون مبالغ ضخمة على التعليم والتدريب، وقد تم فى البداية تمويل حصة كبيرة من تكاليف البنية الأساسية والتكاليف الجارية بواسطة الحكومة، والتى قامت بتمويل ثلثي تكاليف المدارس الابتدائية، وتم بعد ذلك التمويل عن طريق المعونة الأجنبية، ومع ذلك ظلت هناك حصة كبيرة يتعين على أولياء الأمور تحملها، ففى عام ١٩٩٠ كان نحو ٣٧% من التعليم الثانوي تقدمه المدارس الخاصة، وقد أسهم ذلك فى حدوث زيادة فى نسبة القيد بهذه المرحلة من ٢٧% في عام ١٩٩٠ إلي ٩٨% في عام ٢٠١٨[٣].

---

(١)نادية السعودى، مرجع سبق ذكره ، صص ٩٨-١٠٠.

(٢)احصاءات البنك الدولي ، ٢٠١٩.

(٣)احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢-٧: زيادة دور السلطات المحلية فى تمويل التعليم:

زاد الاتجاه نحو زيادة دور السلطات المحلية فى تمويل كافة النفقات العامة، وكذلك زيادة لامركزية الإنفاق على التعليم، ولتحقيق لامركزية الإنفاق على التعليم العديد من المزايا، **أهمها:**

أ- تزيد من درجة التحكم والرقابة على هذا الإنفاق.

ب- تجعل الإنفاق على التعليم أكثر مرونة، لأنه يختلف من إقليم لأخر حسب ظروف كل إقليم[١].

أهم مصادر تمويل هذه الوسيلة:

وتوجد مصادر تمويلية جديدة لدى السلطات المحلية، **وأهمها:**

أ- فرض ضرائب تعليمية، والتى سبق توضيحها.

ب- تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال بالقيام بدور إيجابي فى مجال صناعة التعليم.

ج- تنشيط الجهود الذاتية[٢].

د- استغلال نسبة من ايرادات الموارد الاقتصادية المحلية المتاحة فى تمويل التعليم.

أهم الدول التى تأخذ بهذه الوسيلة:

تأخذ العديد من الدول المتقدمة بهذا النظام، مثل فرنسا: فيخصص البرلمان الفرنسي ٦٠% من الوقت لمناقشة أمور التعليم، وهذا دليل على أهمية التعليم فى فرنسا.

ويلاحظ تشابه دور السلطات المحلية والتعليمية فى فرنسا مع دور السلطات التعليمية فى مصر، من ناحية أن الحكومة المركزية تعتبر المصدر الأول لتمويل إنفاق التعليم العام، وإن كان هناك بعض أوجه الخلاف، ومنها: تمتع السلطات المحلية فى فرنسا بصلاحيات أوسع كفرض ضرائب تعليمية وكذلك تمتعها بحرية أكبر فى توزيع النفقات التعليمية على المراحل التعليمية المختلفة، وتزايد نسبة مشاركة السلطات المحلية والجهود الذاتية فى فرنسا عنها فى مصر، وكذلك عدم تدخل السلطات المركزية فى فرنسا تدخلا مباشراً فى الشئون المالية للمحليات بعكس مصر[٣].

وتوجد عدة أسباب تحد من مشاركة السلطات التعليمية فى مصر بصورة فعالة فى تمويل صناعة التعليم، **وأهمها:**

---

(١) أنظر فى ذلك :

- Garethe L. Wlliams, "Education Finance And Resources", Comparative Education Review, Vol. 30, No.3, (Chicago: The University of Chicago Press, August 1986), PP.458-459.
- Stuart Landon, "Institutional Structure and Education Spending", Public Finance Review, Vol. 26, No. 5, (California: sage publications, inc., September 1998).P.411-415.
- Poul D. Travers, " Academic Privatization and Choice in Public Education, K-12" Education, Vol. 116, No. 3, (Michigan: Project Innovation, Spring, 1996), p.471.

(٢)محمد عيد عتريس، مرجع سبق ذكره ، صص ١٤٥-١٥٣.

(٣)المرجع السابق، ص ٢٩٢.

أ- عدم وجود نصوص قانونية تنص صراحة على ضرورة هذه المشاركة.

ب- عدم حرية السلطات المحلية بفرض ضرائب لصالح التعليم إلا بموافقة السلطات المركزية.

ج- عدم تمتع السلطات المحلية بحرية التصرف فى مواردها المالية بسبب الرقابة المشددة عليها.

د- عدم كفاية التمويل المركزي لهذه السلطات.

هـ- مركزية التمويل العام للتعليم، حيث أن الحكومة تساهم وحدها بنحو ٩٠% من موازنة التعليم.

و- ضعف برامج التوعية، والجهل بهذا الدور.

ز- الاتجاه نحو اعتبار السلطات التعليمية غير تمويلية وغير ضريبية.

ح- ضعف الموارد الخاصة بالسلطات المحلية مما يجعلها تعتمد على السلطات المركزية.

ط- التعقيدات الروتينية المصاحبة لزيادة هذه المشاركة[١].

المحور الثالث

تحليل الإنفاق الحكومي علي التعليم في مصر

مقدمة:

يعد تمويل التعليم شاغلا أساسيا لصناع السياسة في العديد من الدول، فلكي يضمن صناع السياسة إتساق أهداف السياسة التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة، يجب عليهم تحديد التمويل المطلوب والموازنة بينه وبين الموارد المتاحة، ويلجأ صناع السياسة في هذا الإطار إلى المقارنة الدولية لتقييم حجم الاستثمار المناسب في التعليم والتعرف على الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لقطاع التعليم[٢].

ونظراً للأعباء المالية الكبيرة التى تتحملها الموازنة العامة للدولة بسبب تقديم الخدمات التعليمية، مما دعى إلى تشجيع القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمات بجانب الحكومة، حيث توجد الكثير من المبررات لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية، ويتمثل أهمها[٣]:

أ- الحد من عجز الموازنة العامة للدولة.

ب- رفع مستوى جودة الخدمة المقدمة.

ج- رفع كفاءة وخبرات العاملين.

د- تشجيع الابتكار وإدخال تكنولوجيا جديدة، مما يؤدى إلى تحسين نوعية الخدمة.

---

(١)محمد عيد عتريس، مرجع سبق ذكره ، صص١٥٤-١٥٥.

(٢) سمية صلعة ، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، ٢٠١٦)، ص ٧٠.

(٣)عبد الله زاهى الرشدان، فى اقتصاديات التعليم، (عمان: دار وائل للنشر،٢٠٠٥)، ص ١٦٣.

كما أن التعليم يلعب دوراً كبيراً في النهوض بالتنمية البشرية، وإذا كانت الصحة تحافظ علي جسد الانسان، فإن التعليم يحافظ علي عقله وطريقة تفكيره.

ويقوم التعليم والبحث العلمي على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها، استناداً إلى مناهج محددة في إكتساب المعرفة، وهو نشاط علمي منظم يسعى إلى الكشف عن الحقائق ومعرفة الارتباط بينها، واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية، كما أنه محاولة منظمة توجه لحل المشكلات الإنسانية في مختلف المجالات، وهو محاولة ذهنية لحل مشكلة معينة، يكون هدفه البحث عن الحقيقة.

ويعد التعليم من أهم وسائل تطور وإزدهار الدول، إذ يلاحظ إهتمام الدول المتقدمة بالتعليم "فعليا" عن طريق توفير البنية التحتية والبيئة المناسبة لاستقطاب العقول والكفاءات للعمل والانجاز، وذلك لأنها تعتمد عليه كوسيلة لتطوير التكنولوجيا والمنتجات والخدمات وهو ما يحقق لها صفة الدولة المتقدمة، وهذا الاهتمام "الفعلي" بالبحث العلمي من قبل الدول المتقدمة يقابله إهتمام يكاد يكون "نظريا" من قبل معظم الدول النامية[١].

وعليه سيتم تناول هذا الحور من خلال **النقاط التالية:**

١- الإنفاق الحكومي العام المباشر علي التعليم:

يبين الجدول التالي ذلك:

جدول(٤)

تحليل الانفاق الحكومي علي التعليم والإنفاق العسكري في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

السنة	الانفاق العام مليار دولار	عدد السكان مليون	الانفاق العسكري			الانفاق العام علي التعليم		نصيب الفرد من الانفاق علي التعليم دولار	نسبة الانفاق العسكري للانفاق علي التعليم %
			مليار دولار	% من الانفاق العام	نصيب الفرد من الانفاق العسكري دولار	مليار دولار	% من الانفاق العام		
١٩٩٠	١٣.٣	٥٦.١	١.٥	١١.٣	٢٦.٦	١.٧	١٢.٨	٣٠.٣	٨٨.٢
١٩٩١	١٧.١	٥٧.٤	١.٤	٨.٢	٢٣.٥	١.٥	٨.٨	٢٦.١	٩٣.٣
١٩٩٢	١٦.٢	٥٨.٧	١.٣	٨.٠	٢٣.٠	١.٧	١٠.٥	٢٩	٧٦.٥
١٩٩٣	١٥.٥	٥٩.٩	١.٤	٩.٠	٢٤.١	٢	١٢.٩	٣٣.٤	٧٠.٠
١٩٩٤	١٦.٣	٦١.١	١.٦	٩.٨	٢٦.٨	٢.٤	١٤.٧	٣٩.٣	٦٦.٧
١٩٩٥	١٨	٦٢.٣	١.٩	١٠.٦	٢٩.٨	٢.٨	١٥.٦	٤٤.٩	٦٧.٩
١٩٩٦	١٨.٤	٦٣.٦	٢.٠	١٠.٩	٣١.٦	٣.٢	١٧.٤	٥٠.٣	٦٢.٥

(١)إسراء عبد الباسط ، سيكلوجية التعليم والتخطيط والعائد الاقتصادي، (القاهرة: دار الشرق، ط١، ٢٠٠١)، ص ٣٤.

١٩٩٧	٢١.٣	٦٤.٩	٢.٢	١٠.٣	٣٤.٣	٣.٦	١٦.٩	٥٥.٥	٦١.١
١٩٩٨	٢٠.٨	٦٦.٢	٢.٣	١١.١	٣٤.١	٤	١٩.٢	٦٠.٤	٥٧.٥
١٩٩٩	٢٥.٥	٦٧.٥	٢.٣	٩.٠	٣٤.٥	٤.٤	١٧.٣	٦٥.٢	٥٢.٣
٢٠٠٠	٢٨.٣	٦٨.٨	٢.٥	٨.٨	٣٧.٠	٤.٨	١٧.٠	٦٩.٨	٥٢.١
٢٠٠١	٢٧.٥	٧٠.٢	٢.٩	١٠.٥	٤١.٥	٤.٧	١٧.١	٦٧	٦١.٧
٢٠٠٢	٢٦.١	٧١.٥	٢.٩	١١.١	٤٠.٣	٤.٣	١٦.٥	٦٠.١	٦٧.٤
٢٠٠٣	٢٣.٧	٧٢.٨	٢.٦	١١.٠	٣٦.٢	٤.١	١٧.٣	٥٦.٣	٦٣.٤
٢٠٠٤	٢٤.٧	٧٤.٢	٢.٣	٩.٣	٣٠.٦	٣.٧	١٥.٠	٤٩.٩	٦٢.٢
٢٠٠٥	٣٤.٢	٧٥.٥	٢.٤	٧.٠	٣٢.٢	٤.٣	١٢.٦	٥٧	٥٥.٨
٢٠٠٦	٣٨.٤	٧٦.٩	٢.٨	٧.٣	٣٦.٤	٤.٣	١١.٢	٥٥.٩	٦٥.١
٢٠٠٧	٤٤.٨	٧٨.٢	٣.١	٦.٩	٣٩.٧	٤.٨	١٠.٧	٦١.٤	٦٤.٦
٢٠٠٨	٥٥.٣	٧٩.٦	٣.٦	٦.٥	٤٤.٦	٦.١	١١.٠	٧٦.٦	٥٩.٠
٢٠٠٩	٥٩.٧	٨١.١	٣.٨	٦.٤	٤٧.٣	٧.٢	١٢.١	٨٨.٨	٥٢.٨
٢٠١٠	٧٢.١	٨٢.٨	٤.٣	٦.٠	٥١.٧	٨.٣	١١.٥	١٠٠.٢	٥١.٨
٢٠١١	٨٢.٢	٨٤.٥	٤.٣	٥.٢	٥١.٣	٨.٧	١٠.٦	١٠٣	٤٩.٤
٢٠١٢	٨٨.٢	٨٦.٤	٤.٦	٥.٢	٥٣.٣	٩.٥	١٠.٨	١١٠	٤٨.٤
٢٠١٣	١٠٥	٨٨.٤	٤.٦	٤.٤	٥٢.٦	٩.٨	٩.٣	١١٠.٩	٤٦.٩
٢٠١٤	٩٧.٧	٩٠.٤	٥.٢	٥.٣	٥٧.١	١٠.٣	١٠.٥	١١٣.٩	٥٠.٥
٢٠١٥	١٠٨.٥	٩٢.٤	٥.٧	٥.٣	٦٢.٠	١٢.٩	١١.٩	١٣٩.٦	٤٤.٢
٢٠١٦	١٠٨.٩	٩٤.٤	٥.٦	٥.١	٥٨.٨	١٠.٤	٩.٦	١١٠.٢	٥٣.٨
٢٠١٧	٧٥.٨	٩٦.٤	٤.٥	٥.٩	٤٦.٤	٦	٧.٩	٦٢.٢	٧٥.٠
٢٠١٨	٧٥.٥	٩٨.٤	٤.٨	٦.٤	٤٨.٤	٦.٢	٨.٢	٦٣	٧٧.٤
متوسط	٤٦.٩	٧٥.٢	٣.١	٨.٠	٣٩.٨	٥.٤	١٣.٠	٦٨.٦	٦٢.٠
الحد الادنى	١٣.٣	٥٦.١	١.٣	٤.٤	٢٣.٠	١.٥	٧.٩	٢٦.١	٤٤.٢
الحد الاعلى	١٠٨.٩	٩٨.٤	٥.٧	١١.٣	٦٢.٠	١٢.٩	١٩.٢	١٣٩.٦	٩٣.٣

المصدر: الباحث بالاعتماد علي – احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

أ– **بالنسبة لمتوسط حجم الإنفاق العام علي التعليم:** بلغ ٥,٤ مليار دولار، وبحد أدني ١,٥ مليار دولار في ١٩٩١، وبحد أقصي ١٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

ب– بالنسبة لمتوسط نسبة الإنفاق العام علي التعليم إلي الإنفاق العام: بلغ ١٣%، وبحد أدني ٧,٩% في عام ٢٠١٧، وبحد أقصي ١٩,٢% في عام ١٩٩٨.

ج– بالنسبة لنصيب الفرد من الانفاق علي التعليم بالدولار:

تراوح نصيب الفرد من الانفاق العام علي التعليم من (٢٦,١– ١٣٩,٦) دولار خلال الفترة.

د- بالنسبة لنصيب الفرد من الانفاق العسكري بالدولار، فيلاحظ ما يلي:

تراوح نصيب الفرد من الانفاق العسكري من (٢٣-٦٢) دولار، وتراوحت نسبة الانفاق العسكري الي الإنفاق العام علي التعليم من (٤٤,٢%- ٩٣,٣%).

٢- الإنفاق الحكومي غير المباشر علي التعليم:

٢-١- تقييم سياسة الدعم الحالية تجاه التعليم:

وفيما يتعلق بالتعليم فقد قامت الحكومة المصرية بجهود ضخمة من أجل تطوير نظام التعليم في مصر، حيث خصصت نسبة كبيرة من الموارد العامة لبناء المدارس، وتطوير المناهج، وتدريب المدرسين والاستعانة بالتقنيات الحديثة في الفصول الدراسية.

وبلغ إجمالي الدعم في مصر ٣٢٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، و ٢٣% من الإنفاق العام في عام ٢٠٢٠[١]، حيث تراوحت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الدعم من (٣٣%-٤٠,٣%) خلال الفترة من (٢٠١٣-٢٠٢٠)، كما أن الدعم يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، حيث استحوذ أغنى ٥% من السكان علي ٦٠% من دعم الوقود في حين تلقى أفقر خمس ٥% من السكان ٧٪ فقط من الدعم، ولذلك سعت الحكومة المصرية إلي خفض دعم الطاقة[٢].

ويبين الجدول التالي تطور إجمالي حجم الإنفاق علي التعليم والدعم في مصر:

(١) انظر في ذلك: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٩.
- احصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.

(2) Shehata, Abd Allah, "The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy Incentive Industries in Egypt", (the Egyptian Center for Economic Department), (ECES), (2007).p.7.

جدول (٥)

تطور حجم ونسب الإنفاق علي التعليم إلي الدعم في مصر خلال (٢٠١٣-٢٠٢٠) "مليار جنيه"

السنة	الإنفاق العام مليار جنيه	إجمالي الدعم		الإنفاق علي التعليم		نسبة الإنفاق علي التعليم إلي الدعم %
		مليار جنيه	% من الإنفاق العام	مليار جنيه	% من الانفاق العام	
٢٠١٣	٥٨٨.٢	١٧٠.٨	٢٩.٠	٦٧.٦	١١.٥	٣٩.٦
٢٠١٤	٧٠١.٥	١٨٧.٧	٢٦.٨	٦٩.٣	٩.٩	٣٦.٩
٢٠١٥	٧٣٣.٤	١٩٨.٦	٢٧.١	٧٢.٩	٩.٩	٣٦.٧
٢٠١٦	٨١٧.٩	٢٠١	٢٤.٦	٩٧.٢	١١.٩	٤٨.٤
٢٠١٧	١٠٣٢	٢٧٦.٧	٢٦.٨	١٠٣.٧	١٠	٣٧.٥
٢٠١٨	١٢٣٤	٣٣١.٤	٢٦.٩	١٠٩.٢	٨.٨	٣٣.٠
٢٠١٩	١٤٢٤	٣٣٢.٣	٢٣.٣	١١٥.٧	٨.١	٣٤.٨
٢٠٢٠	١٤٢٦	٣٢٧,٧	٢٣	١٣٢.١	٩.٣	٤٠.٣

المصدر: – مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الاصلاح الاقتصادي في مصر: النتائج والتحديات، عدد ٤٢، فبراير ٢٠١٨، ص ١٩.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

– وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ٢٠٢٠ موازنة وليس حساب ختامي.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تراجع الدعم كنسبة إلي إجمالي الإنفاق العام من سنة لأخري، فبلغت نسبته إلي الإنفاق العام ٢٩% في عام ٢٠١٣، ثم أخذت في التراجع إلي أن وصلت إلي ٢٣% في عام ٢٠٢٠، وذلك تماشياً مع شروط قرض صندوق النقد الدولي.

ب- تراوحت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الدعم من (٣٣%-٤٠,٣%).

ويؤكد ما سبق مقدار الخلل في توزيع الموازنة العامة للدولة، حيث أنه من المفروض أن يستأثر حجم الإنفاق علي رأس المال البشري (الصحة والتعليم) علي النسبة الأكبر من الإنفاق العام.

كما يبين الجدول التالي أن نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الدعم علي الطاقة تراوحت من (٧٢,٨%- ٢٣١,٨%)، وتراوحت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الدعم علي الطاقة تراوحت من (٤٠,٥%- ١٢٨,٣%).

جدول (٦)

تطور حجم ونسب الإنفاق علي التعليم إلي دعم الطاقة في مصر خلال (٢٠١٨- ٢٠٢٠) "مليار جنيه"

السنة	دعم الطاقة			الإنفاق علي التعليم			
	البترول مليار جنيه	الكهرباء مليار جنيه	البترول + الكهرباء	مليار جنيه	% من البترول	% من الكهرباء	% من البترول والكهرباء
٢٠١٨/١٧	١٢٠,١	٣٠	١٥٠,١	١٠٩.٢	٩٠,٩	٣٦٤	٧٢,٨
٢٠١٩/١٨	٨٩	١٦	١٠٥	١١٥.٧	١٣٠	٧٢٣	١١٠,٢
٢٠٢٠/١٩	٥٣	٤	٥٧	١٣٢.١	٢٤٩,٢	٣٣٠٣	٢٣١,٨

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ٢٠٢٠/١٩ موازنة.

٢-٢- نسب بنود الدعم الحكومي غير المباشر للتعليم إلي إجمالي المنح للخدمات الاجتماعية:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٧): تطور الأهمية النسبية لبنود الدعم الحكومي غير المباشر علي التعليم

من إجمالي المنح للخدمات الاجتماعية خلال (٢٠١٦/١٥- ٢٠٢٠/١٩)

البيان	٢٠١٦/١٥		٢٠١٧/١٦		٢٠١٨/١٧		٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي	مليار جنيه	الوزن النسبي
دعم اشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٠.١٣٣	٠.٢	٠.١٤	٠.٢	٠.١١	٠.١	٠.٢٥	٠.٢	٠.٢	٠.٢
دعم اشتراكات الطلبة (مترو الأنفاق)	٠.٤٣	٠.٦	٠.١٢٧	٠.٢	٠.٩٨	١.١	٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٣
دعم التأمين الصحى على الطلاب	٠.٢٦٤	٠.٤	٠.٦٢١	٠.٨	٠.٨١١	٠.٩	٠.٣٤٤	٠.٣	٠.٣٥١	٠.٣
إجمالى الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية	٦٦.٢٨	١٠٠.٠	٧٧.٢٤	١٠٠.٠	٨٩.٩٧	١٠٠.٠	١٠٨.٠٧	١٠٠.٠	١٢٩.٥٧	١٠٠.٠

المصدر: وزراة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، عام ٢٠٢٠/١٩ موازنة وليس حساب ختامي.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- ارتفاع إجمالى الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية من سنة لأخري، فبلغ ٦٦,٢٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ إلي ١٢٩,٥٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

ب- دعم إشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية:

ارتفع من ١٣٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ إلي ٢٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

ج- الدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو الأنفاق:

تراجع من ٤٣٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ إلي ٤٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

د- دعم إشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق عام ٢٠٢٠/١٩:

يمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٠٠ مليون جنيه (٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة) مقابل دعم مخصص لذات الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ ٣٥٠.٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥.٠ مليون جنيه بنسبة زياده قدرها ٧١.٤%.

ج- دعم التأمين الصحى على الطلاب:

ارتفع من ٢٦٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٦/١٥ إلي ٣٥١ مليون جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩.

كما بلغت تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في موازنة عام ٢٠٢٠/١٩ نحو ٣٥١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٣,٤ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب/السنة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة الفرض البحثي القائل:

إمكانية إيجاد آليات لترشيد مجانية التعليم الحكومي حالياً في مصر دون الإضرار بالفقراء

أ- هناك مؤيدين للمجانية تأييداً مطلقاً وأن هناك معارضين لها كلية، والباحث ليس مع هؤلاء ولا هؤلاء فى الأجل القصير على الأقل لأن قضية المجانية قضية سياسية واجتماعية فى المقام الأول ولأنها تطبق فى مجتمع نامي يتصف بانخفاض مستويات الدخول، ولكن يجب استمرارها مع ترشيد استخدامها، فكيف يتسنى أن يتمتع بها الراسبون أكثر من مرة، أليس هذا إهدار للموارد المالية.

ب- توجد العديد من آليات ترشيد المجانية، **وأهمها:**

- ✓ **تطبيق المجانية المتدرجة:** حيث يتم تطبيق المجانية علي المرحلة ما قبل الجامعية فقط.
- ✓ **المجانية المنتقاة:** تطبق المجانية علي المرحلة الأساسية والتعليم الفني فقط.
- ✓ **مجانية المرحلة الأساسية:** تطبق علي كل تلاميذ المرحلة الأساسية فقط، وتستمر للطلبة المتفوقين (الحاصلين علي ٨٠% فأكثر) في المراحل التالية.
- ✓ **المجانية الطبقية:** تطبق في المرحلة الأساسية لكل التلاميذ، ثم يتم إلغاؤها في المراحل التالية من علي تلاميذ الفئات **الاجتماعية التالية:**

* أسر (الزوج والزوجة) تزيد ملكيتها الزراعية عن ٢٠ فدان.
* أسر (الزوج أو والزوجة) تمتلك وحدات إنتاجية أو خدمية تستخدم فيها أكثر من ١٠ أفراد.
* أسر (الزوج أو الزوجة) تمتلك سجلات سجلات مقاولات أو سجلات تصدير واستيراد.
* أسر (الزوج أو الزوجة) أمضي عائلها (مؤهل عال) أكثر من عشر سنوات عمل في الخارج.
* أسر يمتلك أصحابها سيارة يزيد ثمنها عن مليون جنيه.
* أسر يزيد استهلاكها للكهرباء أكثر من ٥٠٠ ك.و/شهر.
* أسرة تمتلك أرض سكنية أكثر من١٠٠٠م٢ مقام عليها أكثر من ثلاث طوابق من عام٢٠٠٠.
* أسر (الزوج والزوجة) إجمالي دخلها الشهري ٢٤,٠٠٠جنيه فأكثر(٢٠ ضعف الحد الأدني).

- ✓ **المجانية النسبية:** تطبق المجانية بناء علي القدرة المادية للأسرة بداية من المرحلة الأساسية، وتمنح المجانية مرة واحدة في السنة للطالب المستحق لها، علي أن يحرم منها في حالة رسوبه، وتعود إليه بعد إجتيازه هذه السنة، ويحرم من المجانية أيضاً كل من:

- الملتحقون بالتعليم الخاص من المرحلة الأساسية، وإن التحقوا بالتعليم الحكومي فيما بعد.
- الطلاب والتلاميذ المنتمون للأسر المشار إليها في المقترح السابق.

ج- توجد آليات لتمويل التعليم في حالة ترشيد المجانية، ويتمثل أهمها، في **الأتي:**

- ✓ انشاء بنوك للطلاب (إقراض الطلاب).
- ✓ فرض ضرائب تعليمية.
- ✓ مساهمة رجال الأعمال والصناعة وخاصة فى التعليم الفني.
- ✓ تحويل مؤسسات التعليم وخاصة الجامعات لوحدات انتاجية، ومصادر للتمويل الذاتي.
- ✓ استخدام نظام الدعم (الكوبونات أو الكفالات).
- ✓ زيادة دور الجهود الذاتية (الشعبية).
- ✓ زيادة دور السلطات المحلية فى تمويل التعليم.

ثانياً: التوصيات:

١- لابد من إعادة النظر في المجانية التعليمية بالترشيد علي الأقل لأنها أصبحت شعار بلا مضمون، وذلك بتطبيق بديل من البدائل الخمسة المشار إليها في النتائج.

٢- توفير بدائل جديدة لتمويل التعليم بجانب التمويل الحكومي، وذلك للحد من الضغط علي الموازنة العامة للدولة، وقد تم الاشارة إليها في نتائج الدراسة.

٣- إصدار تشريعات قانونية وتفعيلها للقضاء علي ظاهرة الدروس الخصوصية.

٤- تحسين جودة التعليم الحكومي، وذلك عن طريق:

- ✓ تقليل الكثافة الفصلية وزيادة أعداد المدرسين.
- ✓ زيادة الإمكانيات المدرسية (معامل، مكتبات..إلخ).
- ✓ إلغاء نظام الفترات الدراسية.
- ✓ رفع المستوي العلمي والتربوي لهيئات التدريس.

٥- تشجيع القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات التعليمية، وإزالة كافة العقبات الاقتصادية والقانونية أمام هذه المشاركة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. إسراء عبد الباسط، سيكلوجية التعليم والتخطيط والعائد الاقتصادي، (القاهرة: دار الشرق، ط١، ٢٠٠١).

٣. أمانى قنديل، "القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر: دراسة نظرية، أمانى قنديل (محرر) القطاع الخاص والسياسة العامة فى مصر (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٨٩).

٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٩.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٩.

٦. حامد عمار، في تطوير القيم التربوية، دراسات فى التربية رقم (١)، (القاهرة: دار سعاد الصباح، ط١، ١٩٩٢).

٧. حامد عمار، نحو تجديد تربوي ثقافي: دراسات فى التربية والثقافة رقم (٥)،(القاهرة: مكتبة الدر العربية، ١٩٩٨).

٨. سامية مصطفى كامل، الجدوي الاقتصادية للتعليم العالي في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠).

٩. سعيد حسن، التخطيط للتعليم الاساسي في مصر: دراسة مستقبلية بالتطبيق علي محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، (جامعة الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٣).

١٠. سمية صلعة، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، ٢٠١٦).

١١. شكرى عباس حلمى ومحمد جمال الدين نوير، التعليم الأساسي فى جمهورية مصر العربية، (الجيزة: مركز التنمية البشرية والمعلومات، ١٩٨٧).

١٢. صلاح الدين المتبولي، التعليم المصري والقروض الأجنبية، كتاب الاهرام الاقتصادي عدد (٨٩)، (القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر، يونيو ١٩٩٥).

١٣. عبد الرؤوف أحمد الضبع، التعليم والحراك الاجتماعي والمهنى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الثاني (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ديسمبر ١٩٩٥).

١٤. عبد الكريم أحمد شجاع، دراسة تكلفة وتمويل التعليم العام في اليمن، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠).
١٥. عبد الله زاهى الرشدان، فى اقتصاديات التعليم، (عمان: دار وائل للنشر،٢٠٠٥).
١٦. عبد الناصر محمد، التعليم والتنمية الشاملة في كوريا: دراسة النموذج الكوري، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧).
١٧. محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠).
١٨. محمد أحمد معوض، التعليم الابتدائي العام والأزهري بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، (جامعة الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٢).
١٩. محمد عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٩٠).
٢٠. محمد عيد عتريس، دور السلطات المحلية فى إدارة التعليم العام: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا، رسالة ماجستير، (الزقازيق: كلية التربية، قسم التربية المقارنة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥).
٢١. محمد محروس، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المقترح، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠).
٢٢. محمد نعمان نوفل، "بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكييف الهيكلي على التعليم"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث، العدد الأول، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ١٩٩٥).
٢٣. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، (القاهرة: الدر المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠).
٢٤. مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الاصلاح الاقتصادي في مصر: النتائج والتحديات، عدد ٤٢، فبراير ٢٠١٨.
٢٥. نادية السعودى الصديق، دور الجهود الشعبية فى تدبير موارد مالية إضافية للتعليم الأساسي نظرة مستقبلية، رسالة دكتوراه، (الزقازيق: كلية التربية، قسم التربية المقارنة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦).
٢٦. وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Aaron Benovot, "Financing Education in Developing Countries: An Exploration of policy options", Comparative Education Review, Vol. 132, N.1, (Chicago: the university of Chicago Press, February 1988).
2. Angela Little, " Primary Schools Local Community and Development In Africa", Comparative Education Review, Vol. 34, No.3, (Chicago: The University of Chicago Press, August 1990).
3. Emmanuel, Et. Al., "The Relative Efficiency of Private And Public Schools In Developing Countries", The World Bank Research Observer, Vol. 6, No. 2, (Washington, D.C: World Bank, July 1991).
4. EspenR.moen, "Efficient Ways to finance Human Capital Investment, 1992" , Economica, Vol.65, No.260, (London: The London School of Economics and political Science, November 1998).
5. G.psacharapoulos, "The Privatization of Education In Europe" , Comparative Education Review, Vol. 36, No. 1, (Chicago: The University of Chicago Press, Febrauary, 1992).
6. Garethe L. Wlliams, "Education Finance And Resources", Comparative Education Review, Vol. 30, No.3, (Chicago: The University of Chicago Press, August 1986).

7. Poul D. Travers, " Academic Privatization and Choice in Public Education, K-12" Education, Vol. 116, No. 3, (Michigan: Project Innovation, Spring, 1996).
8. Shehata, Abd Allah, "The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy Incentive Industries in Egypt", (the Egyptian Center for Economic Department), (ECES), (2007).
9. Stuart Landon, "Institutional Structure and Education Spending", Public Finance Review, Vol. 26, No. 5, (California: sage publications, inc., September 1998).